الفتح السماوي

في نظم عقيدة الطحاوي

نظم وتعليق

أحمد سالم الشنقيطي

Ashmagh71@hotmail.com

تنفيذ

مكتب الشنقيطي للخِدْمات العلمية والبحثية

مكة المكرمة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ فضيلة الشيخ العلامة الدكتور محمد سيدي حبيب الشنقيطي

الحمدُ للهِ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ رسولِ اللهِ، وعلىٰ آلِه وصحبِه ومَنِ ٱهتدىٰ بِهُداه.

وبعدُ: فإنَّ دينَ الإسلامِ الذي لا يَقبلُ اللهُ دينًا غيرَه أساسُه وأصلُه العقيدةُ؛ لأنَّ توحيدَ اللهِ فِي ألوهيتِه وربوبيتِه وأسمائِه وصفاتِه هو الصراطُ المستقيمُ الذي بَعثَ اللهُ به الرسُلَ مِن أجلِه، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء:٢٥].

وقد ألَّف علماءُ الإسلامِ قديمًا وحديثًا تآليفَ كثيرةً فِي العقيدةِ؛ ومِنْ أنفعِها وأعظمِها شُهرةً بينَ أهلِ السنةِ والجماعةِ تأليفُ الإمامِ أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ سلامةَ الأزديِّ الطحاويِّ المسمّىٰ «العقيدةَ الطحاويةَ».

وقد قيَّض اللهُ لهذا التأليف أخانا العالمَ السَّلَفيَّ أحمد سالم ابنَ مقامٍ الحسنيَّ الشِّنقيطيَّ، فنظَمَه نظمًا سلِسًا سهلَ العبارةِ، أبدعَ فيه، وأفادَ، وأجادَ فيه. وقد أضافَ فيه زياداتٍ تركَها المؤلِّفُ مهمةً جِدًّا لا يُستَغنىٰ عنها، فحقَّقَ، وحرَّرَ، وكمَّلَ، وأوضحَ، واستدرَكَ؛ وكلُّ ذلك موجودٌ فِي هوامشِ النظمِ. كما وضَعَ العناوينَ الكثيرةَ المناسبةَ لِكلِّ ما يحتاجُ عُنوانًا مستقلًّا، فجاءَ هذا النظمُ فريدًا فِي فنِّه، سهلَ الحفظِ، قريبَ المعاني، وافيًا بالمرادِ.

كتبه الأستاذ الدكتور محمد سيدي حبيب

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرىٰ

مكة المكرمة ١ /٨ /١٤٢٣هـ

تقريظ فضيلة الشيخ الدكتور عبدالشكور العروسي

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلىٰ اللهُ وسلمَ وباركَ علىٰ عبدِه ورسولِه الصادقِ الأمينِ، سيدِنا محمدٍ، وعلىٰ آلِه وصحبِه أجمعين.

أما بعدُ: فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خلَقَ الجنَّ والإنسَ لِيعبُدوه، وأرسلَ إليهم رسُلَه لِيُعلِّموا الجاهلَ ويَهدوا إلىٰ دينِه الضالَّ، ويُبشِّروا المهتدِين، ويُنذِروا الضالِّين المعتدِين، فلم تكنْ أُمَّةٌ منذ آدمَ إلا خَلا فيها نذيرٌ، ثم خَتَمَ اللهُ تعالىٰ الرسالةَ بخيرِ الرسُل، والدينَ بخيرِ الأديانِ والملل، إذْ أرسل محمدًا صلىٰ الله عليه وسلم بالهُدَىٰ ودينِ الحق، فبلَّغ الرسالةَ، وأدَّىٰ الأمانةَ، ونَصَحَ الأمةَ، وترَكها علىٰ المحجةِ البيضاءِ ليلُها كنهارِها، لا يَزيغُ عنها إلا هالكٌ. فحمَلَ أمانةَ الدعوةِ والتعليمِ والبلاغِ المخلِصون مِن أمتِه جيلًا بعدَ جيلٍ؛ فمِنهم مَّن جاهدَ بالسِّنانِ، ومِنهم مَّن جاهدَ بالسُّنةِ والقُرآنِ دعوةً وتعليمًا وتأليفًا؛ فمِنهم مَّن ألَّفَ فِي التفسيرِ، ومِنهم مَّن ألَّفَ فِي الحديثِ، ومِنهم مَّن ألَّف فِي العقيدةِ إلىٰ غيرِ ذلك مما كان لَه أثرٌ كبيرٌ فِي خدمةِ هذا الدِّينِ أصولِه وفروعِه.

وممن ألَّف فِي مجالِ العقيدةِ الصحيحةِ الإمامُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سلامةَ الطحاويُّ رحمه الله، حيث ألَّف كتابَه الشهيرَ بـ«العقيدةِ الطحاويةِ» الذي نال شهرةً واسعةً، وإقبالًا عظيمًا، وخَلَّفَ نفعًا عميمًا.

ولقدْ قام بنظمِ هذا الكتابِ وتيسيرِه للطلاب أخونا العالِمُ الأديبُ أحمد سالم الحسنيُّ الشنقيطيُّ، أثابه الله. وكان نظمُه حسَنَ الأسلوبِ واضحَ المعنىٰ سليمَ المبنىٰ، سلسَ العِبارةِ، شاملًا لمقاصدِ الطحاويِّ بلا خللٍ، مع زياداتٍ نافعةٍ لما ترَكَه المؤلفُ من أمورٍ مهمةٍ كمَّلَ الناظمُ بها ما بدأه الطحاويُّ رحمه الله، وقد أحسنَ المقتدي ما وضَعَه المبتدي، أثابه الله تعالىٰ، ونفعَ به، وسلَكَ به سبيلَ العلماءِ العاملين، إنه سميعٌ مجيبٌ. وصلَّى اللهُ وبارك علىٰ عبدِه ورسولِه محمدٍ وآلِه وصحبِه، ومَن سار علىٰ هديِه ودربِه.

كتبه نزيل مكة المكرمة

الدكتور عبد الشكور بن محمد أمان العروسي

مكة المكرمة ١٢ /٨ /١٤٢٥هـ

تقديم فضيلة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد «سفيان» الحَكميّ

الحمدُ للهِ الذي جعَلَ سلامةَ المعتقَدِ شرطًا في صحةِ إيمانِ العبدِ بربِّه وعبادتِه له، وصلىٰ اللهُ وسلمَ علىٰ مَن بعَثه بالدينِ الخالصِ المبرَّأ من كلِّ نقصٍ وخللٍ.

أما بعدُ: فلا يستقيمُ إيمانُ عبدٍ حتىٰ يَسلَمَ معتقَدُه من سائر الضلالات والبِدع، ولا تُقبلُ عبادتُه لربِّه تعالىٰ إلا بإخلاصِها لِوجهِه الكريمِ وصفائِها مِن شوائبِ الشِّركِ، كما قالَ شيخُ مشايخِنا في «سلمِ الوصولِ»:

شرطُ قَبولِ السعيِ أنْ يَجتمِعَا ... فيه إصابةٌ وإخلاصٌ مَّعَا

للهِ ربِّ العَرشِ لا سِواهُ ... مُوافقَ الشَّرعِ الذي اقْتضاهُ

وإذا كانَ اللهُ جلَّ وعزَّ خلقَ السماواتِ والأرضَ من أجلِ حقيقةِ التوحيدِ المتمثلةِ في معرفتِه عزَّ وجلَّ بألوهيتِه وربوبيتِه وأسمائِه وصفاتِه، ومعرفةِ ما يناقِضُها أو يناقِضُ بعضَها مِنَ الشركِ الأكبر والأصغر والبِدَعِ، واجتنابِ ذلك كلِّه مع كمالِ الإيمانِ باللهِ وملائكتِه وكتبِه ورسلِه واليومِ الآخرِ وبالقدرِ خيرِه وشرِّه.

وإنَّ أمرًا خلقَ اللهُ تعالىٰ الخلقَ لَه، وأخذَ عليهمُ الميثاقَ به، وأرسلَ به رسُلَه إليهم، وأنزلَ به كُتبَه المقدسةَ عليهم لَجديرٌ أنْ يكونَ أعظمَ ما يُعتنَىٰ به، تصنيفًا وتعليمًا، وأعظمَ ما يُدافَعُ عنه بالقلمِ واللسانِ والسيفِ والسِّنانِ.

لِذلك لا غرابةَ أنْ تُصنَّفَ في بيانِه الكتبُ المطوَّلةُ والمختصرةُ والمنثورةُ والمنظومةُ. ومن الأئمةِ الذين تصدَّروا للقيامِ بهذا الأمرِ الرشيدِ: الإمامُ الجليلُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سلامةَ الطحاويُّ المتوفَّىٰ رحمه الله سنةَ ٣٢١هـ، فصنَّفَ متنَه الشهيرَ بـ«العقيدةِ الطحاويةِ»، وهو متنٌ صغيرُ الحجمِ كثيرُ العِلمِ، وكتبَ اللهُ لَه القبولَ، فسارَ في البُلدانِ مسيرَ الشمسِ في الأكوانِ، وتلقَّتْهُ أيدي طلابِ العلمِ فحفِظوه، وتولَّىٰ العلماءُ شرحَه في مجالسِ العِلمِ، وصار أشهرَ متونِ العقيدةِ علىٰ الإطلاقِ، ومِن البَدَهِيّاتِ المسلَّمِ بها أنَّ النظمَ أسهلُ حفظًا من النثرِ وأسرعُ استذكارًا، ويَحْلُو بعد حفظِه استحضارُه، كما قال ابنُ أبي الحديدِ:

وبعدُ: فالعِلمُ إذا لم يَنضبِطْ ... بالحفظِ لم يَنفَعْ، ومَن مَّارَىٰ غَلِطْ

وأسهلُ المحفوظِ نظ مُ الشِّعرِ ... لِأنّه أحضرُ عندَ الذِّكرِ

وكما قالَ ابنُ عاصمٍ:

فهْوَ مِنَ النَّثرِ لِفهمٍ أسبقُ ... ومُقتضاهُ بالنُّفوسِ أعلقُ

مِن أجلِ هذه الدَّواعي والأسبابِ قامَ أخونا الشيخُ العالِمُ أحمد سالم ابنُ مقامٍ الحسنيُّ «أبو سارَةَ الشنقيطيُّ» بنظمِ هذا المتنِ نظمًا بديعًا امتازَ بمزايا كثيرةٍ مِّن أهمِّها:

١- استيفاءُ متنِ العقيدةِ الطحاويةِ، معَ الحرصِ الشديدِ على عقدِ ألفاظِه إلَّا ما لا يُمكِنُ تَطويعُه في النظمِ؛ لِأنَّ بعضَ العباراتِ والمصطلحاتِ يَتعذرُ نظمُها، ولكنَّه ماهرٌ في اختيارِ أقربِ التعابيرِ إلى ألفاظِ متنِ الطحاويةِ، ورُبَّما جاءتْ بعضُ الجُمَلِ أجملَ سياقًا وتعبيرًا، ولم يَترُكْ مِنها إلّا جملًا يسيرةً جدًّا تَرجَّحَ لَه أنَّ التعبيرَ بِها خلافُ الأوْلى، فأتَىٰ بأحسنَ مِنْها.

٢- تمكُّنُ الناظمِ مِنَ اللغةِ العربيةِ وآدابِها ساعدَه كثيرًا على حُسنِ الصِّياغةِ واختيارِ القوالبِ الرائعةِ؛ وبعضُ أبياتِها تكادُ ترنُّ رنينًا عذبًا، وتَقطُرُ سلاسةً.

٣- أنَّ الشيخَ أبا سارةَ إلى جانبِ تمكُّنِه من ناصيةِ اللغةِ والأدبِ ناظمٌ موهوبٌ، ونظمُه نظمُ أديبٍ ذكَّرَني بالناظمين المهَرةِ أمثالِ ابنِ مالكٍ، وابنِ عاصمٍ، وابنِ الورديِّ، والمقَّرِيِّ، والعَمريطيِّ، وأضرابِهم. وهؤلاءِ الناظمون وغيرُهم، ومنهم الشيخُ أبو سارةَ تجدُ في نظمِهم تفاوتًا، فأكثرُ نظمِهم في الذِّروةِ من الإتقانِ، وبعضُه أقلُّ لِأسبابٍ لا تَخفىٰ على أربابِ صناعةِ النظمِ.

٤- قدرةُ الناظمِ على حُسنِ الاقتباسِ مِن القرآنِ والحديثِ، وهذا أمرٌ لا يَقدِرُ عليه إلَّا القلائلُ مِن ناظمي المتونِ العلميةِ. وانظرْ حُسْنَ اقتباسِه لِقولِه تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٦]، في المصراعِ الثاني مِنَ البيتِ رقم (٥٧) حيثُ قالَ:

أَوْعَدَهُ بِالنَّارِ -بِئْسَ الْمُسْتَقَرْ- مَنْ قَالَ فِي الذِّكْرِ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَر﴾

وكذلك قولُه تعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، في المصراعِ الأولِ من البيتِ رقم (١٠٥) حيثُ قالَ:

وَقَالَ: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ وَذَا لِمَا مَضَىٰ دَلِيلًا يُجْعَلُ

ومِن اقتباساتِه الحسنةِ من السُّنةِ، صدرُ حديثِ «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ» حيثُ قالَ:

وَصَحَّ فِي الْحَدِيثِ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ»، بِذَاكَ نَسْتَدِلُّ

وهو البيت رقم (١٧٣).

وبعدُ: فإنَّ جوانبَ الإجادةِ والإبداعِ في نظمِ هذا المتنِ كثيرةٌ، ولقدْ كانتْ تسميةُ الناظمِ لَه بـ«الفتحِ السماويِّ» توفيقًا من اللهِ تعالىٰ لَه، كما أحسَبُ، فهو فتحٌ سماويٌّ على اسمِه.

ولستُ أهلًا لِأنْ أُقدِّمَ له، ولكنني استَجبتُ لرغبةِ الناظمِ الذي أحسنَ الظنَّ بي، ولقد اعتَذرتُ عنِ التقديمِ من فترةٍ طويلةٍ، لأسبابٍ عديدةٍ، أهمُّها أنني لا أصلحُ لِلتقديمِ، لأنَّه تعريفٌ بالمؤلِّفِ والمؤلَّفِ، وشخصٌ مثلي مغمورٌ خاملُ الذِّكرِ، وبضاعتُه مُزجاةٌ، لا يَصلُحُ لهذا الأمرِ، وآخِرُ تقديمٍ كتبتُه كانَ لِـ«تلخيصِ دليلِ أربابِ الفلاحِ» لشيخِ مشايخي الشيخ حافظِ بن أحمدَ الحكميِّ رحمَه اللهُ تعالى، وكان تقديمي له إسهامًا مِّني في الوفاءِ لهذا العالمِ الجليلِ.

وإنني في ختامِ هذا التقديمِ الموجَزِ أدعُو الناظمَ للمبادرةِ إلىٰ دفْعِه للطبعِ، ونأمُلُ أنْ نراه قريبًا في سوقِ العلمِ معروضًا في مكتباتِه الشهيرةِ، وأحثُّ طُلَّابَ العلمِ علىٰ حِفظِه، فهْوَ متنٌ موجَزٌ، يُمكِنُ حِفظُه في فترةٍ وجيزةٍ، وحافظُه سيُحصِّلُ بحفظِه علمًا جمًّا، لا سيَّما إذا رجَعَ إلىٰ شرحِ ابنِ أبي العزِّ رحمه اللهُ تعالى، وفي تعليقِ الناظمِ عليه عُجالةٌ مُّفيدةٌ، ولي أمنيةٌ سيُشاركُني فيها غيري ممن سيَطَّلِعُ عليه من طلابِ العلمِ، وهي أنْ يُبادِرَ الناظمُ بعدَ نُزولِه في المكتباتِ إلىٰ الشروعِ في شرحِه شرحًا يَحُلُّ ألفاظَه ويُبيِّنُ مقاصدَه؛ لِأنَّ المتنَ إذا حَظِيَ بشرحِ ناظمِه شرحًا وافيًا كانَ أدْعَىٰ إلىٰ الإقبالِ عليه والاهتمامِ به؛ «لِأنَّ صاحبَ البيتِ أدرَىٰ بما فيه» كما قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمَه اللهُ في مقدِّمةِ «نُزهةِ النَّظرِ» ص (٤٠).

واللهُ مِن وراءِ القصدِ، وصلَّىٰ اللهُ وسلمَ وباركَ علىٰ عبدِه ورسولِه وخِيرتِه من خلقِه وعلىٰ آله وصحبه، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

كتَبَه الفقيرُ إلىٰ عفوِ ربِّه

الدكتور عبدُاللهِ بن محمدٍ «سُفيانُ» الحَكميُّ

المشرفُ علىٰ مركزِ متون للاستشاراتِ التربويةِ والتعليميةِ،

وعلىٰ موقعِ روائعِ المتونِ العلميةِ المختارةِ

الرياض، غرة شعبان ١٤٣٦هـ

مقدمة الناظم

الحمدُ للهِ، والصلاةُ والسلامُ على محمدٍ رسولِ اللهِ، وعلى آلِه وصحبِه ومَن اقتدى بهُداه. أمَّا بعدُ:

فلا شكَّ أنَّ على المسلمين اليومَ معرفةَ أساسياتِ العقيدةِ الإسلاميةِ الصحيحةِ على تفاوتٍ بينَ عامَّةِ المسلمين وخاصَّتِهم؛ لِكيْ يَعبُدوا ربَّهم على بصيرةٍ، فيَتَّجِهوا إليه في كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ.

وهذه العقيدةُ الصحيحةُ لا تُستقَى إلَّا مِن أصلَيْن هما الكتابُ والسنةُ، وما سواهما تبعٌ لهما. وهي عقيدةُ السلفِ مِنَ الصحابةِ والتابعين في القرونِ الأُولى المزكَّاة، قبلَ شيوعِ الفِرَقِ، وعلمِ الكلامِ والجدَلِ، وما أدّى إليه ذلك من بروزِ بعضِ الآراءِ المنحرفةِ والأقوالِ المبتدَعةِ، ثُم إقحامِها في أصولِ العقيدةِ ومباحثِها.

في بيئةٍ مثلِ هذه، قيَّض اللهُ للعقيدةِ الصحيحةِ الصافيةِ أئمةً وعلماءَ مِن خيرةِ الأمةِ، وقَفوا جُهودَهم للدِّفاعِ عن صفاءِ العقيدةِ، وحمايتِها مِن تحريفِ الغالِين وانتحالِ المبطِلين وتأويلِ الجاهلين.

ومِن أبرزِ هؤلاءِ العلماءِ: الإمامُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سلامةَ الأزديُّ الطحاويُّ (٢٣٩ـ ٣٢١هـ)، نِسبةً إلى طَحا (وهي قرية من صعيد مصر). وكان إمامًا فقيهًا محدِّثًا. وهو ابنُ أختِ إسماعيلَ بنِ يحيى المزنيِّ صاحبِ الشافعيِّ (ت ٢٦٤هـ). وقد انتَقلَ الطحاويُّ من المذهبِ الشافعيِّ إلى المذهبِ الحنفيِّ، وهو معَ ذلك كان عالِمًا بجميعِ المذاهبِ. له مؤلَّفاتٌ منها: «أحكامُ القرآنِ»، و«معاني الآثارِ»، و«شرحُ مُشكِلِ الآثارِ»، ومتن «العقيدة» المنسوبُ إليه؛ وهو المتنُ المعقودُ في هذا النظم. وقد أَثنى على الطحاويِّ كثيرٌ مِّنَ الأعلامِ، منهم: ابنُ يونسَ، والذهبيُّ، وابنُ كثيرٍ، وطائفةٌ غيرُهم.

أما العقيدةُ الطحاويةُ -أصلُ هذا النظمِ الذي بينَ أيْديكم-، فهي متنٌ صغيرُ الحجمِ، غزيرُ العِلمِ؛ قد تلقَّاه الناسُ بالقَبولِ قديمًا وحديثًا، درسًا وحفظًا وشرحًا وتعليقًا.

وكنتُ بعدَ قِراءتي لهذا المتنِ وشرحِه لِابنِ أبي العزِّ الحنفيِّ – الذي هوَ أحسنُ شروحِه وأوْفاها- قد عكَفتُ عليه دارسًا متأمِّلًا؛ إذْ جذبَني بحلاوةِ جَرْسِه، ووُضوحِ عباراتِه، وصدقِ مدلولاتِه، وسلامةِ منهجِه. ثُمَّ لم تَلبَثْ فِكرةُ عَقدِه أنِ ٱنقدَحَتْ في الخاطرِ، وألحّتْ على البالِ حتى أزمعتُ تنفيذَ ذلك على رُغمِ قلةِ البضاعةِ وكسادِ الصناعة؛ فشَمَّرتُ عن ساقِ الجِدِّ، وشرَعتُ في نظمِ ألفاظِ المتنِ، مقتفِيًا مسائلَه، متحرِّيًا مقاصدَه مبنًى ومعنًى.

وزِدتُّ على ذلكَ ما اقتضَتْه الضرورةُ، أو مَسَّتْ إليه الحاجةُ مِن تكميلٍ أو توضيحٍ أو ٱستدراكٍ ونحوِ ذلك. واعتمَدتُّ في كلِّ ذلك على بعضِ شروحِها؛ ولا سيَّما شرحُ ابنِ

أبي العزِّ الحنفيِّ (٧٣١-٧٩٢هـ)، والتعليقاتُ النفيسةُ للشيخيْن عبدِ العزيزِ ابنِ بازٍ (١٣٣٠-١٤٢٠هـ)، وناصرِ الدينِ الألبانيِّ (١٣٣٣-١٤٢٠هـ)، رَحِمَ اللهُ الجميعَ.

والنظمُ مِن أعظمِ الوسائلِ لتقريبِ العلومِ، وتسهيلِ حفظِها قديمًا وحديثًا؛ كما قال ابن عاصم (٨٢٩هـ) في "المرتقى":

والنَّظمُ مُدْنٍ مِّنهُ كلَّ مَا قَصَى ... مُذَلِّلٌ مِّن تُمتَطاهُ ما اعْتَصَى

فهْوَ مِنَ النَّثرِ لِفهمٍ أسبقُ ... ومُقتضاهُ بالنُّفوسِ أعلقُ

وقالَ الأشمونيُّ (٩٠٠هـ) في نظمِه لِـ"جمعِ الجوامِعِ":

فاخْترتُ أنْ أنْظِمَه في رَجَزِ ... مُستعذَبِ الألفاظِ، سهلٍ مُّوجَزِ

قَصْدًا إلىٰ تَسْهيلِه بالنَّظمِ ... عَلى الفتَى الطَّالبِ حِفْظَ العِلْمِ

لِأَنَّ طَبْعَ المرءِ مجبولٌ عَلى ... قَبولِ ما بِالإنْسجامِ قدْ حَلَا

وقال ابن غازي المكناسي (٩١٩هـ) في نظمه "منية الحساب":

وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي النِّظَامِ ... لِأَنَّهُ أَحْظَىٰ لَدَى المَرامِ

وَهْوَ الَّذِي تُصْغِي لَهُ الْعُقُولُ ... وَسَيْفُ مَنْ حَصَّلَهُ مَسْلُولُ

أما طريقةُ النظمِ؛ فقد كنتُ أضعُ العبارة من المتن أمامي، ثم أصُوغُها في بيتٍ أو أكثرَ مستعمِلًا – غالبًا- ألفاظَ المتنِ نفسَها، إلّا أنْ تَعُوقَ قيودُ النظمِ عن ذلك، فأَعمَدُ حينئذٍ إلىٰ أقربِ الألفاظِ المرادِفة؛ للتعبيرِ عن معنى العبارةِ.

وقد حرَصتُ –مبلغَ وُسعي وجُهدي - علىٰ مراعاةِ الوضوحِ والدِّقَّةِ في الدَّلالةِ، وتجنُّبِ التعقيدِ لفظًا ومعنًى. ولم أتابِعْ مصنِّفَ الأصلِ في المسائلِ المأخوذةِ عليه، بل اعتنَيْتُ باستدراكاتِ أهلِ العِلمِ ممنْ شرَحوا هذا المتنَ أو علَّقوا عليه فأدرَجتُها في النظمِ، كما أضَفتُ زياداتٍ مهمةً إكمالًا لنقصٍ، أو تجليةً لمبهَمٍ. وقد أشَرتُ إلىٰ مواضعِ هذه الاستدراكاتِ والإضافاتِ في حواشي النظمِ.

واتَّبَعتُ في هذا النظمِ التَّسَلسُلَ الترتيبيَّ للمتنِ الأصليِّ، على الرّغمِ مِن تشتُّتِ مسائلِه في نَسَقٍ غيرِ مرتَّبٍ، مع التزامي في النظمِ بوضعِ العناوينِ الفرعيةِ المناسبةِ لكلِّ مسألةٍ مِّن المسائلِ، سعيًا إلىٰ تنظيمِها وتقريبِها للقارئِ، آخِذًا في الاعتبارِ ضرورةَ ترتيبِ هذه المسائلِ، ودمجِ المتفرِّقِ المتشابهِ منها، وضمِّ النظائرِ إلىٰ بعضِها، ضِمْنَ عناوينَ رئيسَةٍ في نسقٍ جديدٍ يُخالِفُ نسقَ المتنِ الأصليِّ؛ وذلك في قابلِ الأيامِ، إن سَنحتِ الفُرصةُ، ومدَّ اللهُ في الأجلِ –بمشيئةِ اللهِ-.

ولا أنسىٰ أنْ أشكرَ لِأصحابِ الفضيلةِ المشايخِ الكِرامِ حُسنَ تقديمِهم لهذا النظمِ، وخصوصًا فضيلةَ الشيخِ البحاثةِ عبدِالله الحكميِّ الذي جادَ بوقتِه الثَّمينِ، وقرأ النظمَ

كاملًا، وكان له بعضُ المَلاحِظِ المفيدةِ والاقتراحاتِ السديدةِ التي انتفعتُ بها. فجَزاه الله خيرًا، وبقيةَ المشايخِ، وبارِكَ في جهودِهم، ونَفعَ بعلمِهم.

هذا، واللهَ أسأله التوفيقَ في العملِ، والسدادَ في القصدِ؛ والتجاوزَ عنِ الخطإِ والزلَلِ. وأنْ يكتب لهذا العمل الإخلاصَ والقبولَ، وينفعَ به كما نفعَ بأصلِه.

واللهُ وليُّ ذلك: إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ.

وآخرُ دَعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

كتبه العائذُ من شؤمِ ذنبه،

الفقيرُ إلى عفوِ ربِّه

أحمد سالم الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة النظم

١- قَالَ الْفَقِيرُ «أَحْمَدُ الشِّنْقِيطِيْ» مُعْتَرِفًا بِالْعَجْزِ وَالتَّفْرِيطِ:

٢- بِحَمْدِ رَبِّي ذِي الْجَلَالِ أَبْتَدِي لَوْلَا هُدَاهُ لَمْ أَكُن لِّأَهْتَدِيْ[١]

٣- أَشْفَعُ بِالصَّلَاةِ -غَيْرَ آلِ[٢]- عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَىٰ وَالْآلِ

٤- ثُمَّ الرِّضَا عَنْ صَحْبِهِۦ وَالتَّبَعَهْ[٣] مَا عَرَفَ الْحَقَّ امْرُؤٌ وَاتَّبَعَهْ

٥- وَبَعْدُ: فَالْمَقصُودُ نَظْمٌ حَاوِ مَتْنَ أَبِي جَعْفَرٍ ٱلطَّحَاوِيْ

٦- «أَحْمَدَ»، وَاسْمُ أَبِيهِۦ: «مُحَمَّدُ»[٤] وَمَتْنُهُۥ فِي فَنِّهِۦ مُعْتَمَدُ

٧- أَوْدَعَهُ الْقَوْلَ الَّذِي اجْتَبَاهُۥ «أَبُو حَنِيفَةَ»[٥]، وَصَاحِبَاهُۥ[٦]

٨- وغَيْرُهُم مِّنْ فُقَهَاءِ الْمِلَّهْ فِي عُقَدِ الْأُصُولِ[٧] يَشْفِي الْغُلَّهْ

٩- وَقَدْ بَدَا لِي عَقْدُهُۥ فِي رَجَزِ يَنْسَابُ فِي لَفْظٍ رَشِيقٍ مُّوجَزِ

١٠- مُجِيلًا ٱلنَّظَرَ فِي شُرُوحِهِۦ[٨] مُقْتَدِيًا بِنَصِّهِۦ وَرُوحِهِۦ

١١- فِي غَيْرِ أَقْوَالٍ ذَوَاتِ قِلَّهْ لَمْ يَرْضَ عَنْهَا الْعُلَمَاءُ الْجِلَّهْ[٩]

١٢- أَصْلَحْتُهَا، وَرُبَّمَا أَتْمَمْتُ نَقْصًا، فَكَمْ فَائِدَةٍ نَظَمْتُ!

١٣- وَرُبَّمَا أَزِيدُ لَفْظًا فِيهِۦ لِأَجْلِ مَعْنًى فِيهِ أَصْطَفِيهِۦ

١٤- مُتَّخِذًا ذَوِي الشُّرُوحِ عُمْدَهْ مِنْ كُلِّ حَبْرٍ بِالصَّلَاحِ يُمْدَهْ

---

(١) قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

(٢) الآلِي: المقصِّر، اسمُ فاعل من: أَلَا يَأْلُو أَلْوًا وأُلُوًّا: إذا قَصَّر وأبطأ. ينظر: مادة (ألو) في المعاجم اللغوية.

(٣) التَّبَعَة: جمع تابعٍ، على وزن (فَعَلَة)، وهو من جموعِ الكثرةِ المقِيسة.

(٤) هو أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ سلامةَ الأزديُّ المصريُّ الطحاويُّ (٢٣٩-٣٢١هـ)، رحمه الله. من أئمة الفقه والحديث، وهو صاحب المتنِ المنسوبِ إليه في العقيدة. وقد تَرجمَ له الناظمُ ترجمة مختصرةً في المقدِّمة التعريفية.

(٥) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي (٨٠-١٥٠هـ)، رحمه الله. عالم العراق، وأحد الأئمة الأربعة المتبوعين، عاصر بعض صغار الصحابة. ولد ونشأ في الكوفة، وتوفي في بغداد.

(٦) صاحِبا أبي حَنِيفةَ هما: أبو يوسفَ يعقوبُ بنُ إبراهيمَ الأنصاريُّ (١١٣-١٨٣هـ)، ومحمدُ بنُ الحسنِ الشيبانيُّ (١٣٢-١٨٩هـ) رحمهما الله.

(٧) العُقَدُ ج عُقْدة، وهي: ما يُمسِكُ الشيءَ ويُوثِّقُه. والمرادُ بـ«عُقَدِ الأصولِ»: المسائلُ المهمةُ في أصولِ الدينِ.

(٨) شروحُ متنِ الطحاويةِ كثيرةٌ، وأهمُّها وأقدمُها شرح ابن أبي العز الحنفي؛ وكلُّ مَن جاء بعده فَعالةٌ عليه.

(٩) أيْ الأجلاءُ؛ والمرادُ بعضُ مَن شَرَحَ المتنَ أو عَقَّبَ عليه من كبارِ العُلَماءِ.

١٥- فَسَمِّهِ «الْفَتْحَ السَّمَاوِيَّ» تَفِ ... بِالْقَصْدِ؛ فَهْوَ غُنْيَةٌ لِّلْمُكْتَفِي

١٦- وَإِنْ يَكُنْ عَنَّ بِهِۦ لِلنَّبِهِ ... عَيْبٌ، يُصَحِّحْ مَا لَهُۥ عَنَّ بِهِۦ

١٧- وَاللهَ أَسْأَلُ افْتِتَاحَ الْمُوصَدِ ... مِنَ الْمَعَانِي، وسَدَادَ الْمَقْصَدِ[1]

١٨- وَآنَ لِي الشُّرُوعُ فِيمَا أَشْتَهِي ... وبِاسْمِ رَبِّي أَبْتَدِي وَأَنْتَهِي:

معنى التوحيد

١٩- نَقُولُ فِي التَّوْحِيدِ: إنَّ اللهَ لَا ... لَهُۥ شَرِيكٌ، بِالتَّفَرُّدِ عَلَا

٢٠- لَا شَيْءَ مِثْلُهُۥ، وَلَيْسَ يُعْجِزُهْ ... شَيْءٌ، فَإِنْ أَرَادَ أَمْرًا يُنْجِزُهْ

٢١- وَلَا إِلَٰهَ غَيْرُهُۥ، فَاللهُ ... هُوَ الْإِلَٰهُ الْحَقُّ، لَا سِوَاهُۥ

معنى اسميه الأول والآخر، وأزليةُ بقائه والخضوعُ لإرادته

٢٢- وَأَوَّلٌ فَمَا لَهُ ابْتِدَاءُ ... وَآخِرٌ فَمَا لَهُ انْتِهَاءُ[2]

٢٣- وَلَيْسَ يَفْنَىٰ عَوْضُ[3] أَوْ يَبِيدُ ... وَلَا يَكُونُ غَيْرُ مَا يُرِيدُ

تنزيه الله عن التصور والمشابهة، وإثباتُ صفتي الحياة والقيومية

٢٤- تَحَارُ فِي بُلوغِهِ الْأَوْهَامُ ... تَعجِزُ عَنْ إِدْرَاكِهِ الْأَفْهَامُ

٢٥- حيٌّ فَلَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ فَلَا ... يَنَامُ، لَا يُشْبِهُ خَلْقَهُۥ -عَلَا-

إثبات صفات الخلق والرزق والإماتة والبعث

٢٦- وَخَالِقٌ دُونَ احْتِيَاجٍ مِّنْهُۥ ... فَإِنْ يَقُل لِّلشَّيْءِ: «كُنْ» يَكُنْ هُوْ

٢٧- اَلرَّازِقُ الْمُمِيتُ دُونَ مُؤْنَةِ ... وَخَوْفٍ ٱلْبَاعِثُ غَيْرَ مُعْنَتِ[4]

إثبات الأزلية والأبدية للصفات الإلهية

٢٨- مَا زَالَ -جَلَّ- بِالصِّفَاتِ أَوَّلَا[5] ... قَبْلَ الْبَرَايَا، شَذَّ مَنْ قَدْ أَوَّلَا!

٢٩- مَا حَازَ وَصْفًا لَّمْ يَكُنْ، وَلَا طَرَا ... وَصْفٌ لَّهُۥ مِن بَعْدِ خَلْقِهِ الْوَرَىٰ

---

(١) المقصَد (بفتح الصاد): مصدرٌ بمعنى القَصْدِ.

(٢) آثر الناظمُ استعمالَ وصفَي (الأوَّل) و(الآخِر) بدلًا من (القديم) و(الدائم)؛ لكونِهما من أسماءِ اللهِ الحسنى الواردة في نصوص الوحيين. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣].

(٣) عَوْضُ: ظرفٌ لِاستغراقِ المستقبلِ، مختصٌّ بالنفيِ، مبنيٌّ على الضمِّ لِقطعِه عن الإضافةِ.

(٤) اسمُ مفعول مِن (أعْنَتَه الأمرُ): أوْقَعَه في شدةٍ. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

(٥) تحامَى الناظمُ متابعةَ المصنِّف في وصفِه الصفاتِ بالقِدَم، واستَبدلَ به صفةَ (الأَوَّلِيَّة)؛ لأنَّ القولَ في الصفاتِ كالقولِ في الذاتِ. وقد تقدم تعليلُ ذلك في حاشية البيت الثاني والعشرين.

٣٠- بَـلْ كَانَ رَبِّي بِالصِّـفَاتِ فِي الْأَزَلْ وَهْـوَ عَلَيْهَـا أَبَـدًا، وَلَـمْ يَـزَلْ

٣١- وَخَالقًـا وَبَارِئًـا قَـدْ كَانَـا مِـنْ قَبْـلِ أَنْ يَبْتَـدِئَ الْأَكْوَانَـا

٣٢- فَانْسُـبْ إِلَيْـهِ الْوَصْـفَ دُونَ نَظَـرِ لِمُتَعَلِّـقٍ وَلَـوْ مِنْـهُ عَـرِيْ

٣٣- لَهُ -وَلَا مَفْعـولَ- مَعْـنَى الـرَّبِّ[1] وَالْخَلْـقِ، مَـا أَعْظَمَـهُ مِـن رَبِّ!

٣٤- وَقَبْـلَ إِحْيَـاءٍ لَّهُ اسْـمُ الْمُحْـيِي كَالْخَلْـقِ قَبْـلُ، بِـدَلِيلِ الْـوَحْيِ

إثباتُ صفات القدرة والسمع والبصر

٣٥- وَهْـوَ الْقَـدِيرُ، أَمْـرُهُ يَسِـيرُ عَلَيْـهِ، وَالْخَلْـقُ لَهُ فَقِـيرُ

٣٦- جَـلَّ عَـنِ الْحَاجَـةِ والنَّظِـيرِ يُوصَـفُ بِالسَّـمِيعِ وَالْبَصِـيرِ

تقدير الأقدار، وضرب الآجال، والعلم بالخفايا والسرائر

٣٧- وَالْخَلْـقَ قَـدْ بَـرَاهُمُ اخْتِيَـارَا بِعِلْمِـهِ، وَقَـدَّرَ الْأَقْـدَارَا

٣٨- وَضَرَبَ اللهُ لَهُـمْ آجَـالَا وَحَصَـرَ الْأَنْفَـاسَ وَالْأَعْمَـالَا

٣٩- لَمْ يَخْـفَ شَيْءٌ قَبْـلَ خَلْقِهِـمْ وَلَـنْ يَخْـفَىٰ عَلَيْـهِ، وَالسِّـرَارُ كَالْعَلَـنْ

الأمر والنهي الشرعيان

٤٠- وَاللهُ بِالطَّاعَـةِ خَلْقَـهُ أَمَـرْ كَمَـا نَـهَىٰ عَـنِ الْمَعَـاصِي وَزَجَـرْ

شمولُ تقدير الله، وحكمتُه، ونفاذُ مشيئته

٤١- وكُلُّ مَـا يَجْـرِي فَمِـنْ تَقْـدِيرِ رَبِّ حَكِـيمٍ خَـالِقٍ قَـدِيرِ

٤٢- أَنْشَـأَنَا فَأَحْسَـنَ الْإِنْشَـاءَ وَإِن نَّشَـأْ فَوَفْـقَ مَـا قَـدْ شَـاءَ

٤٣- وَمَـا يَشَـاءُ كَائِـنٌ، وَمَـا لَا يَشَـاءُ غَـيْرُ كَائِـنٍ إِجْمَـالَا

تقلُّبُ الخلقِ بين فضلِ الله وعدلِه

٤٤- يَهْـدِي، وَيَعْصِـمُ، يُعَـافِي فَضْـلَا يُضِـلُّ، يَخْـذُلُ، وَيَبْلُـو عَـدْلَا

٤٥- فَالْعَبْدُ بَيْنَ الْفَضْـلِ وَالْعَـدْلِ يُـرَىٰ وَفْـقَ مَشِـيئَةِ الْخَبِـيرِ بِـالْوَرَىٰ

تنزيهُ الله عن الأضداد والأنداد

٤٦- تَـنَزَّهَ الـرَّبُّ عَـنِ الْأَضْـدَادِ وَجَـلَّ قَـدْرُهُ عَـنِ الْأَنْـدَادِ

---

(١) الرَّبُّ: مصدرُ (ربَّه يربُّه)، ومعناه الرُّبوبية، وهي الملك والتدبير والتربية. ينظر: مادة (ربب) في معاجم اللغة.

حتميةُ قضائه، ونفاذُ حُكمِه وأمرِه

٤٧- قَضَـــاؤُهُ حَـــتْمٌ، وَلَا مُعَقِّبَـــا ... لِحُكْمِـــهِ، وَأَمْـــرُهُ لَـــنْ يُغْلَبَـــا

توكيدُ الإيمان بكلِّ ما سبق

٤٨- نَحْـــنُ بِكُـــلِّ ذَاكَ قَـــدْ آمَنَّـــا ... وَأَنَّ كُلًّا مُحْـــــدَثٌ أَيْقَنَّـــــا

الإيمانُ برسالة النبي ﷺ، وما يتعلق بها

٤٩- مُحَمَّـــدٌ عَبْـــدُ الْإِلَـــهِ الْمُصْـــطَفَىٰ ... وَهْـــوَ النَّـــبِيُّ، وَالرَّسُـــولُ الْمُرْتَضَـــىٰ

٥٠- وَسَـــيِّدُ الرُسْـــلِ وَالَانْبِيَـــاءِ ... خِتَـــامُهُمْ، إِمَـــامُ الَاتْقِيَـــاءِ

٥١- خَلِيـــلُ رَبِّ الْخَلْـــقِ[1]، لَا نَبِيَّـــا ... يَتْلُـــوهُ، مَـــنْ يَـــدَّعِ يَكْسِـــبْ غَيَّـــا

٥٢- أَرْسَـــلَهُ لِلثَّقَلَـــيْنِ بِالْهُـــدَىٰ ... وَالْحَـــقِّ، لِلدِّيـــنِ الْقَـــوِيمِ مُرْشِـــدَا

٥٣- أَوْحَىٰ إِلَيْـــهِ، نَـــزَّلَ الْقُرْآنَـــا ... لِـــكُلِّ شَيْءٍ حَاوِيًـــا تِبْيَانَـــا[2]

القولُ الحقُّ فِي القرآن، وتوعُّدُ المخالِفين.

٥٤- وَهْـــوَ كَلَامُ بَـــارِئِ الْبَرِيَّـــهْ ... مِنْـــهُ ابْتَـــدَا قَـــوْلًا، بِـــلَا كَيْفِيَّـــهْ

٥٥- وَالْمُؤْمِنُـــونَ آمَنُـــوا وَصَـــدَّقُوا ... بِأَنَّـــهُ كَلَامُـــهُ الْمُحَقَّـــقُ

٥٦- وأَنَّـــهُ لَـــيْسَ بِمَخْلُـــوقٍ، لَّا ... يُشْـــبِهُ مَنْطِـــقَ الْأَنَـــامِ، كَلَّا

٥٧- وَمَنْ يَقُلْ مُدَّعِيًا: ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾[3] ... بَعْـــدَ سَـــمَاعِ آيِـــهِۦ فَقَـــدْ كَفَـــرْ

٥٨- أَوْعَـــدَهُ بِالنَّـــارِ -بِـــئْسَ الْمُسْـــتَقَرْ- ... مَنْ قَالَ فِي الذِّكْرِ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾[4]

تنزيهُ الله عن وصفِه بمعاني البَشر.

٥٩- مَـــنْ وَصَـــفَ اللهَ بِمَعْـــنًى لِّلْبَشَـــرْ ... فَإِنَّـــهُ بَـــاءَ بِكُفْـــرٍ وِبِشَـــرّْ

٦٠- مَـــنْ يَتَأَمَّـــلْ ذَاكَ حَقًّـــا ٱعْتَـــبَرْ ... وَعَـــن مَّـــذَاهِبِ الضَّـــلَالَةِ انْزَجَـــرْ

إثباتُ رؤية المؤمنين لربِّهم يومَ القيامة

٦١- وَرُؤْيَـــةُ الـــرَّحْمَنِ فِي الْقِيَامَـــهْ ... دَلِيلُهَـــا فِي سُـــورَةِ «الْقِيَامَـــهْ»[5]

---

(١) ذَكَرَ المصنفُ عبارةَ (**حبيبُ ربِّ العالمين**)، ولكن الشيخَ الألبانيَّ فِي تعليقه على متن الطحاوية (طبعة المكتب الإسلامي ١٤١٤هـ) (ص: ٣٨) ذَكَر أنَّ هذا الوصفَ لم يَرِدْ فِي النصوص الشرعية، وأن المذكورَ فيها الوصفُ بالخُلَّةِ، أي «خليلُ الله»؛ والخُلَّةُ أعلى مقامًا من المحبة؛ ووِفاقًا لذلك اختارَ الناظمُ صفةَ الخُلَّةِ.

(٢) قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝٢٤ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝٢٥﴾ [المدثر: ٢٤-٢٦].

(٤) [المدثر: ٢٦].

(٥) إشارة إلى دليلِ الرؤيةِ، وتمامُه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

٦٢- وَهْيَ «الْمَزِيدُ»[١] وَ«الزِّيَادَةُ»[٢]، كَمَا فَسَّرَ مَنْ وَعَى الْكِتَابَ الْمُحْكَمَا

٦٣- ويَتَجَلَّىٰ فِي حَدِيثِ الْخُدْرِيْ وَنَجْلِ صَخْرٍ[٣]، كَتَجَلِّي الْبَدْرِ

٦٤- بِلَا حِجَابٍ لِّلْعِيَانِ عَائِقِ لَكِنْ عَلَىٰ وَجْهِ الْكَمَالِ اللَّائِقِ

٦٥- وَتِلْكَ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ شَأْوَا حَازَ بِهَا أَهْلُ النَّعِيمِ الْبَأْوَا

التصديقُ بما جاء به الرسولُ ﷺ، والتسليمُ به

٦٦- وَكُلُّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ مِنْ خَبَرٍ فَهْوَ كَمَا يَقُولُ

٦٧- لَسْنَا مُؤَوِّلِينَ بِالْآرَاءِ مَعْنَاهُ، وَالْأَوْهَامِ وَالْأَهْوَاءِ

٦٨- طَرِيقُنَا عَقِيدَةُ التَّسْلِيمِ وَرَدُّ مَا اشْتَبَهَ لِلْعَلِيمِ

٦٩- لَا تَسْتَقِرُّ قَدَمُ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ تَسْلِيمٍ، وَلَا اسْتِسْلَامِ

تركُ البحثِ عما استأثر اللهُ به من العلمِ، لكونِه طريقًا إلى الشكِّ والضلالِ

٧٠- مَن رَّامَ عِلْمَ مَا اسْتَحَالَ عِلْمُهُ، وَلَمْ يُسَلِّمْ بِاقْتِنَاعٍ فَهْمُهُ،

٧١- أَعْمَاهُ ذَا عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ وتَاهَ بَيْنَ الشَّكِّ والتَّفْنِيدِ

٧٢- مُذَبْذَبًا بَيْنَ ضَلَالٍ وَهُدَىٰ حَتَّىٰ يَزِلَّ فِي مَزَالِقِ الرَّدَىٰ

التحذيرُ من التأويل كتأويلِ الرؤيةِ، وأنَّه نوعٌ من النفي

٧٣- مَنْ يَعْتَبِرْ بِالْوَهْمِ رُؤْيَةَ الْوَلِيْ أَوْ حَدَّهَا بِمَنْطِقٍ مُّؤَوَّلِ

٧٤- كَانَ كَمَن لِّرُؤْيَةِ الْبَارِي نَفَىٰ وَعَنْ سَوَاءِ الْحَقِّ كِبْرًا أَنِفَا

القولُ في صفات الله الثابتة، ووجوبُ إمرارِها بلا تشبيهٍ ولا تعطيلٍ

٧٥- مَا جَاءَ فِي الصِّفَاتِ مِن نُّقُولِ فَانْأَ بِفَهْمِهَا عَنِ الْعُقُولِ

٧٦- وَلَا تُؤَوِّلْ -مُثبِتًا أَمْ نَافِيَا- بلْ كُن لِّأَهْلِ الْحَقِّ فِيهَا قَافِيَا

٧٧- وَأَثْبِتِ الْمَعْنَىٰ مَعَ التَّسْلِيمِ بِالْكَيْفِ لِلْمُهَيْمِنِ العَلِيمِ

٧٨- مَن لَّمْ يُوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَا فَهْوَ حَرٍ أَنْ يُخْطِئَ التَّنْزِيهَا

---

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥].

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

(٣) «الخدري» هو أبو سعيد سعد بن مالك، و«ابن صخر» هو أبو هريرة عبدالرحمن بن صخر الدوسي، رضي الله عنهما.

٧٩- وَرَبُّنَا الْوَاحِدُ وَالْفَرْدُ الصَّمَدْ حَقًّا، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[١]

٨٠- جَلَّ عَنِ الْحُدُودِ وَالْأَرْكَانِ حَاشَاهُ أَنْ يُحْصَرَ فِي مَكَانِ

٨١- عَلَا عَنِ الْغَايَاتِ وَالْأَدَاةِ وَذَاكَ قَوْلُ السَّلَفِ الهُدَاةِ

٨٢- وَلَيْسَ يَعْنِي ذَلِكَ انْتِفَاءَ مَا مِنْ صِفَاتِهِ لِوَحْيٍ فَاءَ[٢]

٨٣- فَمَا مِنَ الصِّفَاتِ لِلهِ وَرَدْ فِي الْوَحْيِ فَهْوَ ثَابِتٌ لَّيْسَ يُرَدّْ[٣]:

٨٤- وَحَقُّهَا الْإِمْرَارُ، فَاسْتَمْسِكْ بِهِۦ وَلَا تُعَطِّلْ - صَاحِ -، أَوْ تُشَبِّهِ

الإيمانُ بالإسراء والمعراج للرسول ﷺ

٨٥- نُقِرُّ لِلنَّبِيِّ بِالْإِسْرَاءِ شَخْصًا وَصَحْوًا[٤]، لَا بِرُؤْيَا الرَّائِي

٨٦- وَأَنَّهُۥ بِهِ الْعَلِيُّ عَرَجَا إِلَى السَّمَاءِ، فَتَرَقَّى الدَّرَجَا[٥]

٨٧- مُسْتَقْبِلًا مَّا شَاءَهُۥ مَوْلَاهُۥ مِنَ الْكَرَامَاتِ الَّتِي أَوْلَاهُۥ

٨٨- وَمَنْ يَشُكَّ أَنَّهُ قَدْ أُسْرِيْ بِهِۦ، فَذَاكَ كَافِرٌ ذُو خُسْرِ[٦]

الإيمان بحوض النبي ﷺ

٨٩- حَوْضُ النَّبِيِّ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ أَكْرَمَهُۥ بِهِ الْعَلِيُّ الْبَارِي

٩٠- يَرْتَادُهُۥ يَوْمَئِذٍ أَهْلُ الْهُدَىٰ يُذَادُ عَنْهُ مَنْ طَغَىٰ وَأَلْحَدَا

الإيمان بالشفاعة يوم القيامة

٩١- ثُمَّ الشَّفَاعَةُ بِإِذْنِ الْمَلِكِ لِشَافِعٍ، فِي غَيْرِ كُفْرٍ مُّهْلِكِ

الإيمان بالميثاق

٩٢- مِيثَاقُهُۥ فِي عَالَمِ الذَّرِّ أُخِذْ مِنْ آدَمٍ وَوُلْدِهِۦ، وَمَا انْتُبِذْ

---

(١) [الإخلاص: ٤]. و«كُفْئًا» بالهمز وتسكين الفاء هي قراءة حمزة الزيات، أحدِ السبعة. ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص: ٧٧٧، والتيسير ص: ٧٤، ٢٢٦، وإتحاف الفضلاء ص: ٦٠٧.

(٢) زيادةٌ من الناظمِ، يَقتضيها السياقُ، وذلك لِوورودِها بعدَ الكلامِ الدالِّ على نفيِ الجهاتِ والأعضاءِ والغاياتِ والأدواتِ عن اللهِ تعالى، استدراكًا على المصنِّفِ، ودفعًا لتَوَهُّمِ معنى التعطيلِ في هذا النفيِ.

(٣) في هذا البيت والذي بعدَه زيادةٌ من الناظمِ على الأصل، وفيهما تقرير لمذهب السلف في الصفات.

(٤) أي أنَّ الإسراءَ -والمعراجُ مثلُه- كان يقظةً بالروحِ والجسدِ معًا، وهو القول الصحيح.

(٥) الدَّرَجُ (بفتحتيْن): جمع دَرَجة، كالدَّرَجات. ينظر مادة (درج) في معاجم اللغة.

(٦) زيادةٌ من الناظم تُبيِّنُ حُكمَ مَن أنكَرَ الإسراءَ والمعراجَ أوْ شكَّ فيهما؛ لأنهما ثابتان بالتواتُرِ في الكتابِ والسنة.

الإيمان بعلم الله الأزلي، وشموله

٩٣- عَلِمَ مَا الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَعَا قَدْ ضَمَّتَا مِنَ الْأَنَامِ أَجْمَعَا
٩٤- فِي أَزَلٍ، لَا نَقْصَ أَوْ زِيَادَهْ وَالْكُلُّ مُسْلِمٌ لَهُ قِيَادَهْ
٩٥- يَعْلَمُ مَا يَفْعَلُهُ الْعَبِيدُ يَبْعَثُهُم مِّنْ بَعْدِ أَنْ يَبِيدُوا

تقدير أعمال الخلق في الأزل

٩٦- كُلُّ امْرِئٍ مُّيَسَّرٌ لِّمَا خُلِقْ لَهُ: فَإِمَّا مَن نَّجَا، أَوْ مَنْ وَبِقْ
٩٧- وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِمِ كَمَا أَتَىٰ عَنِ النَّبِيِّ الْخَاتِمِ
٩٨- أَمَّا السَّعِيدُ فَالسَّعِيدُ فِي الْقَضَا كَذَا الشَّقِيُّ، ذَاكَ فِي اللَّوْحِ انْقَضَىٰ

النهي عن التفكير في القدر، والبحث عن أسراره

٩٩- وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْوُجُودِ بِقَدَرْ جَرَىٰ، وَعَن مَّشِيئَةِ اللهِ صَدَرْ
١٠٠- بِسِرِّهِ اخْتَصَّ الْحَكِيمُ الْمَلِكُ لَا مُرْسَلٌ يَعْرِفُهُ، أَوْ مَلَكُ
١٠١- وَالْفِكْرُ فِيهِ سَبَبُ الْخِذْلَانِ وَمَزْلَقُ الْحِرْمَانِ وَالطُّغْيَانِ
١٠٢- إيّاكَ وَالتَعَمُّقَ الْمَشْؤُومَا فِي كُنْهِهِ، وَالتَّظَرَ الْمَذْؤُومَا[1]
١٠٣- بَلِ الْحِذَارَ – صَاحِ- مِنْ بِلْبَالِ[2] فِيهِ، وَفِكْرٍ خَاطِرٍ بِالْبَالِ
١٠٤- فَاللهُ قَدْ طَوَاهُ عَنْ أَنَامِهِ ثُمَّ نَهَاهمْ – بَعْدُ- عَن مَّرَامِهِ
١٠٥- وَقَالَ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[3] وَذَا لِمَا مَضَىٰ دَلِيلًا يُجْعَلُ
١٠٦- فَمَنْ يَسَلْ[4] يَرُدَّ حُكْمَ الذِّكْرِ وذَا يُؤَدِّي لِعَظِيمِ الْكُفْرِ

انقسام العلم إلى موجود، ومفقود

١٠٧- ذَاكَ الَّذِي يَنْفَعُ مَنْ تَنَوَّرَا فُؤَادُهُ، مِن رَّاسِخٍ بَيْنَ الْوَرَىٰ
١٠٨- فَالْعِلْمُ قِسْمَانِ: فَذَا مَوْجُودُ بَيْنَ الْوَرَىٰ، وَذَاكَ الْمَفْقُودُ
١٠٩- فَالْأَوَّلُ الشَّرْعُ، وَذَا الثَّانِي الْقَدَرْ كِلَاهُمَا عَنْ عِلْمِ رَبِّي قَدْ صَدَرْ

---

(١) الذأم (بسكون الهمزة، وبالهمز ودونَه): العيب والكراهة. يقال: ذأَمَه يذأَمُه فهو مذؤوم، إذا حقَره وعابه. ينظر: الصحاح، والمقاييس (مادة «ذأم»). ووردَ في قولِه تعالى: ﴿قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ﴾ [الأعراف: ١٨].

(٢) البِلبال (بالكسرِ مصدرٌ، وبالفتحِ اسمُ المصدر): شدةُ الوسواسِ والهمّ. ينظر: مختار الصحاح، والقاموس (مادة «بلل»).

(٣) مِن الآيةِ الكريمةِ: ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(٤) بالتسهيل في (يَسأل). وذلك بحذفِ الهمزة، مع نقلِ حركتِها إلى الساكن قبلَها.

١١٠- مَنْ يَجْحَدُ الشَّرْعَ كَفُورٌ، وَالْقَدَرْ مَنْ يَدَّعِي عِرْفَانَهُ، فَقَدْ كَفَرْ
١١١- وَالْأَوَّلَ الْتَمِسْ، وَخَلِّ الثَّانِيْ كَم مِّنْ دَلِيلٍ عَنْهُ نَاهٍ ثَانِ[1]

مراتب القدر

١١٢- وَالْقَدَرُ الْكَوْنِيُّ ذُو مَرَاتِبْ أَرْبَعٍ ٱلْجَزْمُ بِهِنَّ وَاجِبْ:
١١٣- عِلْمٍ، فَكَتْبٍ، فَمَشِيئَةٍ تَلَتْ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ بِخَلْقٍ كَمَلَتْ

نفاذُ المقادير، وسبقُ علم الله بما هو كائنٌ

١١٤- نُؤْمِنُ أَنَّ اللَّوْحَ حَقٌّ، وَالْقَلَمْ حَقٌّ، كَذَا مَا اللهُ فِي اللَّوْحِ رَقَمْ
١١٥- وَمَا قَضَاهُ الرَّبُّ مِمَّا سَطَّرَهْ لَيْسَ بِوُسْعِ الْخَلْقِ أَنْ يُغَيِّرَهْ
١١٦- كَذَاكَ مَا لَمْ يَقْضِهِ اللهُ وَلَمْ يَكْتُبْهُ مِثْلُ ذَاكَ، قدْ جَفَّ الْقَلَمْ
١١٧- لَا يَمْلِكُ الْخَلْقُ جَمِيعًا سَلْبَا لِمَا أَصَابَ، وَلِمُخْطِ جَلْبَا
١١٨- فَمَا أَصَابَ الْعَبْدَ أَوْ أَخْطَاهُ فَبِقَضَاءٍ قَدْ قَضَاهُ اللهُ
١١٩- وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤْمِنَ الْعَبْدُ -بِحَقّ- بِأَنَّ عِلْمَ اللهِ بِالْكَوْنِ سَبَقْ
١٢٠- قَدَّرَ ذَاكَ أَحْسَنَ التَّقْدِيرِ مَا فِيهِ مِن نَّقْضٍ وَلَا تَغْيِيرِ
١٢١- وَذَالِكُم مِّنْ عَقْدِ الإِيمَانِ، وَمِنْ أُصُولِهِ، فَهْوَ بِتَوْكِيدٍ قَمِنْ[2]

النهي عن الجدال وعلمِ الكلام، وتوعُّد أهلِهما

١٢٢- فَالْوَيْلُ لِلْمُجَادِلِ الْخَصِيمِ وَنَاظِرٍ بِقَلْبِهِ السَّقِيمِ
١٢٣- مُلْتَمِسًا بِوَهْمِهِ الْكَتِيمَا قَدْ آضَ أَفَّاكًا بِذَا، أَثِيمَا

الإيمان بالعرش والكرسي، وأنَّ اللهَ غنيٌّ عن عرشِه وما دونَه

١٢٤- وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ، وَالْغَنِيْ عَنْ عَرْشِهِ وَمَا سِوَاهُ قَدْ غَنِيْ

إثباتُ الإحاطة والفوقية لله تعالى وحده

١٢٥- بِكُلِّ شَيْءٍ رَبُّنَا مُحِيطُ وَفَوْقَهُ؛ لِذَا اسْمُهُ الْمُحِيطُ[3]
١٢٦- أَعْجَزَ خَلْقَهُ عَنِ الإِحَاطَهْ فَالْوَصْفَ ذَا بِنَفْسِهِ قَدْ نَاطَهْ

---

(١) ثانٍ: اسمُ فاعلٍ مِن (ثَنَى يَثْني). يقال: ثَناه عن الشيءِ: صرَفَه عنه. ينظر: مادة (ثني) في المعاجم اللغوية.
(٢) يُقالُ: هو قَمِنٌ بكذا، وقمينٌ به: أي جديرٌ وخليقٌ. ينظر: مادة (قمن) في المعاجم اللغوية.
(٣) قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطًا ١٢٦﴾ [النساء: ١٢٦]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ١٢٠﴾ [آل عمران: ١٢٠].

إثبات الخُلَّة والتكليم لبعض الرسل عليهم السلام

١٢٧- قَـدِ اجْتَبَىٰ خَلِيلًا ﴿إِبْرَاهِيمَا كَمَا ارْتَضَىٰ مُوسَىٰ لَهُ كَلِيمَا

١٢٨- نَقُولُ ذَا بِالصِّدْقِ وَالتَّسْلِيمِ بِخُلَّةِ الرَّحْمَنِ وَالتَّكْلِيمِ

١٢٩- وَتَانِكَ الْمَزِيَّتَانِ أَحْمَدُ حَازَهُمَا، وَمَا لِغَيْرٍ يُعْهَدُ[١]

الإيمان بالملائكة والكتبِ المنزلة والرسلِ، وأنَّ جميعَ الرسل على دين الحق

١٣٠- نُؤْمِنُ بِالْأَمْلَاكِ، وَالْمُنَزَّلِ مِنْ كُتُبٍ، وَبِجَمِيعِ الرُّسُلِ

١٣١- نَشْهَدُ أَنَّهُمْ عَلَى النَّهْجِ السَّوِيْ وَمَنْ يَحِدْ عَنْ دَرْبِهِمْ فَهْوَ التَّوِيْ[٢]

شروطُ الدخول في وصفي الإسلام والإيمان

١٣٢- وَكُلُّ مَنْ كَانَ بِهَدْيِ الْمُصْطَفَىٰ وَقَوْلِهِ مُصَدِّقًا مُّعْتَرِفَا

١٣٣- مُمْتَثِلًا لِّكُلِّ مَا بِهِ أَمَرْ مُنْتَهِيًا عَنْ كُلِّ مَا عَنْهُ زَجَرْ[٣]

١٣٤- فَذَاكَ بِالْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ مُتَّصِفٌ عِنْدَ ذَوِي الْعِرْفَانِ

النهي عن الخوضِ في الله، والمراءِ في الدين

١٣٥- وَالْخَوْضُ فِي اللهِ كَذَا الْمِرَاءُ فِي دِينِهِ ضَلَالَةٌ عَمْيَاءُ

الإيمانُ بأن القرآنَ من عند الله، وأنه غيرُ مخلوق

١٣٦- وَنَمْنَعُ الْجِدَالَ فِي الْقُرْآنِ إِذْ هُوَ قَوْلُ رَبِّنَا الرَّحْمَنِ

١٣٧- جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِهِ الرُّوحُ الْعَلِيْ عَلَّمَهُ النَّبِيَّ خَيْرَ مُرْسَلِ

١٣٨- فَهْوَ كَلَامُ اللهِ أُنْزِلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ، وَعَنْ كَلَامِنَا عَلَا

١٣٩- وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ مَخْلُوقُ وَلَا لَنَا عَنِ الْمَلَا[٤] مُرُوقُ

موقفُ أهل السنة من التكفير والإرجاء

١٤٠- لَا نُكْفِرُ الَّذِي انْتَمَىٰ لِلْقِبْلَهْ بِذَنْبِهِ مَا لَمْ يَكُ اسْتَحَلَّهْ

---

(١) في هذا البيتِ زيادةٌ من الناظمِ، ذَكَرَ فيها اجتماعَ مزيَّتَي الخُلَّةِ والتكليم للنبيِّ ﷺ، وقد ثَبَتَتْ له الخَصلتان بالأدلةِ الشرعيةِ.

(٢) أي الهالك. وفي التاج (مادة «توي»): «أتْواه اللهُ فهو تَوٍ: أي أذْهبَه اللهُ فهو ذاهبٌ».

(٣) أضافَ الناظمُ في هذا البيتِ شرطَ العمل (الامتثال والاجتناب)، تكميلًا للمعنى الاصطلاحيِّ للإسلامِ والإيمانِ في حالِ انفرادِ أيٍّ منهما.

(٤) الملأُ: الجماعةُ، وسُهِّلتْ همزتُه للضرورة. والمرادُ به هنا جماعةُ المسلمين.

١٤١- وَلَا نَقُولُ: «لَا - مَعَ الْإِيمَانِ- تَضُرُّنَا مَعْصِيَةُ الرَّحْمَنِ»[١]

القول الحق في المحسنين والمسيئين من أهل القبلة

١٤٢- وَنَرْتَجِي لِلمُحْسِنِين رَحْمَتَهْ يُدْخِلُهُمْ بِالْعَفْوِ عَنْهُمْ جَنَّتَهْ

١٤٣- لَكِنَّنَا لَسْنَا عَلَيْهِمْ نَأمَنُ وَلَا لَهُمْ دَارَ النَّعِيمِ نَضْمَنُ

١٤٤- نَسْتَغْفِرُ اللهَ لِمَنْ أَسَاؤُوا إِذْ يَغفِرُ الذَّنْبَ لِمَنْ يَشَاءُ

١٤٥- وَنَحْنُ إِذْ نَخَافُ لَا نُقَنِّطُ مِن رَّحْمَةِ الرَّحْمَنِ، ذَاكَ مُحْبِطُ

التحذير من الأمن والإياس، وأن الحق وسط بينهما

١٤٦- فَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلَانِ مِن مِّلَّةِ الْإِسْلَامِ لِلْكُفْرَانِ

١٤٧- أَمَّا سَبِيلُ الْحَقِّ فَهْوَ الْوَسَطُ بَيْنَهُمَا، وَمَا سِوَاهُ شَطَطُ[٢]

الجحود بالتوحيد وأصولِ الدين مُخرجٌ من الإيمان

١٤٨- وَجَحْدُ مَا يُدْخِلُ فِي الْإِيمَانِ يُخْرِجُ مِنْ حِمَاهُ لِلْكُفْرَانِ[٣]

القول الصحيح في حدِّ الإيمان، وزيادته ونقصه

١٤٩- وَحَدُّهُ: الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَنَانِ وَالْأَرْكَانِ[٤]

١٥٠- وَهْوَ بِالِانْقِيَادِ وَالْعِصْيَانِ مُعَرَّضٌ لِلزَّيْدِ وَالنُّقْصَانِ[٥]

الإيمان بأن كلَّ ما صحَّ عن النبي ﷺ حق

١٥١- وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الْبَيَانِ وَالشَّرْعِ عَن رَّسُولِنَا الْعَدْنَانِيْ

١٥٢- فَذَاكَ حَقٌّ لَّا مِرَاءَ فِيهِ مَا أَبْيَنَ الشَّرْعَ لِمُقْتَفِيهِ

---

(١) العبارةُ المقوَّسة من كلامِ المرجئةِ، وهي فرقةٌ من المبتدعةِ أخرجَت العملَ من مفهومِ الإيمانِ، وأعملتْ جانبَ الرجاءِ، وأهمَلتْ جانبَ الوعيدِ.

(٢) أي بُعْدٌ ومجاوزةٌ للحدِّ. فمَن أفرَط في الرجاءِ حتى أمِنَ مكرَ الله تعالى، أو أفرَط في الخوفِ حتى يئِسَ من رَوْح الله تعالى فقد اشتَطَّ.

(٣) قالَ الطحاوي رحمه الله: «وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ». وفيه إشكال؛ إذْ يُتَوَهَّمُ منه قَصْرُ الكُفرِ على الجُحودِ، وليس بصحيحٍ، كما قَرَّرَ ذلك العُلماءُ؛ بلْ إنَّ مِنَ الأقوالِ والأعمالِ ما هو مُكفِّرٌ؛ لِذا صاغَ الناظمُ عبارةَ المصنفِ مجردةً مِنْ أسلوبِ القصرِ، لِلخروجِ من هذا الإشكالِ.

(٤) أضافَ الناظمُ شرطَ العمل إلى مفهومِ الإيمانِ، استدراكًا على المصنِّفِ، ووِفاقًا لمذهبِ السلفِ.

(٥) زيادةٌ من الناظم، أثبت فيها زيادةَ الإيمانِ ونقصَه، وَفْقا للأدلةِ الشرعيةِ. وفي البيتِ لفٌّ ونشرٌ.

التفاضل في الإيمان

١٥٣- وَفِي النُّقُـــولِ أَنَّ فِي الْإِيمَـــانِ تَفَاضُـلًا بِـالنَّقْصِ وَالرُّجْحَـانِ[1]

١٥٤- وَذَاكَ بِـالتَّقْوَىٰ، وَخَـوْفِ الْمَـوْلَىٰ وَالخُلْـفِ لِلهَـوَىٰ، وَقَفْـوِ الأَوْلَىٰ

حقيقة الولي

١٥٥- وَكُلُّ مَـنْ آمَـنَ حَقًّـا وَاتَّـقَىٰ مَـوْلَاهُ فَهْـوَ لِلْوِلَايَـةِ ارْتَـقَىٰ

١٥٦- أَكْـرَمُهُم مَّـنْ كَانَ مِـنْهُمْ أَطْـوَعَا لَهُ، وَلِلذِّكْـرِ الْحَكِـيمِ أَتْبَعَـا

أركان الإيمان

١٥٧- بِسِـتَّةِ الْأَرْكَانِ الِإيمَـانُ يَجِـبْ: بِـاللهِ، وَالْأَمْـلَاكِ بَعْـدُ، وَالْكُتُـبْ

١٥٨- وَالرُّسْـلِ، وَالْيَـوْمِ الْأَخِـيرِ، وَالْقَـدَرْ بِمَا احْتَـوَىٰ عَلَيْـهِ مِـنْ خَـيْرٍ وَشَرّْ

١٥٩- نَحْـنُ بِكُـلِّ ذَاكَ مُؤْمِنُونَـا وَلِلْهُـدَىٰ وَالْحَـقِّ مُنْقَادُونَـا

١٦٠- بِالرُّسْـلِ مُؤْمِنُـونَ، لَا نُفَـرِّقُ بَيْـنَهُمُ، بَـلْ كُلَّهُـمْ نُصَـدِّقُ

القولُ الحقُّ في المؤمنين العصاة

١٦١- وَمَنْ عَصَىٰ وَقَـدْ قَضَـىٰ مُوَحِّـدَا وَأُدْخِـلَ النَّـارَ فَلَـنْ يُخَـلَّدَا

١٦٢- إِنْ شَـا عَفَـا عَـنْ ذَنْبِـهِۦ بِفَضْـلِهِ مَـوْلَاهُ، أَوْ عَذَّبَـهُ بِعَـدْلِهِۦ

١٦٣- لَكِنَّـهُۥ يُخْرِجُـهُۥ بِرَحْمَتِـهْ وَبِالشَّـفَاعَةِ لِرَحْـبِ جَنَّتِـهْ

١٦٤- فَقَـدْ تَـوَلَّى اللهُ أَهْـلَ طَاعَتِـهْ دُنْيَـا وَأُخْـرَىٰ، لَا كَأَهْـلِ نُكْرَتِـهْ

١٦٥- فَهَـؤُلَا قَـدْ حُرِمُـوا هِدَايَتَـهْ وَلَـمْ يَنَـالُوا -إِذْ شَـقُوا- وِلَايَتَـهْ

١٦٦- يَـا رَبِّ ثَبِّتْنَـا عَلَى الْإِسْـلَامِ طُـولَ الْحَيَـاةِ، وَلَدَى الْحِمَـامِ

القول الحق في الصلاة على أهل القبلة وخلفهم، والشهادة لهم بالظواهر

١٦٧- نَرَى الصَّـلَاةَ خَلْـفَ أَهْـلِ الْقِبْلَـهْ اَلْـبَرِّ وَالْفَـاجِرِ، وَفْـقَ الْمِلَّـهْ

١٦٨- كَـذَا عَلَىٰ مَوْتَـاهُمُۥ، وَلَسْـنَا نَقُولُ عَمَّن مَّـاتَ: «ذَا فِي الْحُسْـنَىٰ»

١٦٩- أَيْ جَنَّـةٍ، أَوْ: «ذَاكَ صَـالِي النَّـارِ» مِمَّـا بِـهِۦ يَخْـتَصُّ عِلْـمُ الْبَـارِي

---

(١) في البيتِ استدراكٌ وتصحيحٌ لكلامِ المصنِّفِ عن وَحدةِ الإيمانِ؛ فقد اطَّرَدَ في الأدلة الشرعيةِ أنَّ الإيمانَ تتفاوتُ درجاتُه، ويتفاضلُ أهلُه فيه، وذلك الذي عليه الجمهورُ؛ ولهذا اختاره الناظمُ.

١٧٠- لَسْـــنَا بِإِلْحَـــادٍ، وَلَا نِفَـــاقِ عَلَـــيْهِمُ نَشْـــهَدُ بِاتِّفَـــاقِ

١٧١- مَا لَـمْ يَكُـنْ ذَلِـكَ مِـنْهمْ ظَـاهِرَا وَلِلْخَبِـيرِ نَكِـلُ السَّـرَائِرَا

حرمةُ دماء المسلمين إلا بحقّها

١٧٢- وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَىٰ مَـنِ انْتَسَـبْ لِلدِّيـنِ إِلَّا مَـنْ عَلَيْـهِ قَـدْ وَجَـبْ

١٧٣- وَصَـحَّ فِي الْحَـدِيثِ: «لَا يَحِـلُّ دَمُ امْـرِئٍ»[1]، بِـذَاكَ نَسْـتَدِلُّ

حرمةُ الخروج على الأئمة إلا بحقٍّ، ووجوبُ طاعتهم في غير معصية الله

١٧٤- وَلَا نَـرَى الْخُـرُوجَ طُـولَ الدَّهْـرِ عَلَى الْإِمَـامِ أَوْ وَلِيِّ الْأَمْـرِ

١٧٥- حَـتَّىٰ عَلَى الْجَـائِرِ، لَكِـنْ بَاحَـا عَلَى الَّذِي كُفْـرًا أَتَىٰ بَوَاحَـا

١٧٦- وَطَاعَـةُ الْإِمَـامِ فَـرْضٌ فِي سِـوَىٰ مَعْصِيَةِ الَّذِي عَلَى الْعَـرْشِ اسْـتَوَىٰ

١٧٧- نَـدْعُو لَهُ بِالرُّشْـدِ، وَالْفَـلَاحِ وَبِالْمُعَافَـاةِ، وَبِالصَّـلَاحِ

وجوبُ اتباع السنة، والتحذيرُ من الاختلاف والفُرقة

١٧٨- وَمِلَّـةُ السُّـنَّةِ وَالْجَمَاعَـهْ بَاقِيَـةٌ إِلَىٰ قِيَـامِ السَّـاعَهْ

١٧٩- نَتْبَعُهَـا، وَنَحْـذَرُ اخْتِلَافَـا نَجْتَنِـبُ الشُّـذُوذَ وَالْخِلَافَـا

حبُّ العدل والأمانة، وبغضُ الجَور والخيانة

١٨٠- نُحِـبُّ أَهْـلَ الْعَـدْلِ وَالْأَمَانَـهْ نُـبْغِضُ أَهْـلَ الْجَـوْرِ وَالْخِيَانَـهْ

قولُ: «الله أعلم» فيما اشتبهَ، أو خفيَ عِلمُه

١٨١- نَقُـولُ إِنْ شَيْءٌ عَلَيْنَـا اشْـتَبَهَا: «اَللهُ أَعْلَـمُ»، تَعَـالَىٰ ذُو الْبَهَـا

ثبوتُ سنة المسح على الخفين، خلافًا للروافض

١٨٢- وَسُـنَّةُ الْمَسْـحِ -بِـلَا مُعَـارِضِ- حَـقٌّ، وَشَـاهَ مَـذْهَبُ الـرَّوَافِضِ[2]

الحج والجهاد مع الأئمة ماضيان إلى قيام الساعة

١٨٣- وَالْحَـجُّ وَالْجِهَـادُ مَاضِـيَانِ بِـالْحَقِّ حَـتَّىٰ آخِـرِ الزَّمَـانِ

---

(١) هـذا طـرفُ حـديثٍ، أخرجـه البخـاري في الـديات، باب: قـول الله تعـالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ (رقم ٦٨٧٨). وأخرجه مسلم في القسامة، باب: ما يباح به دم المسلم (رقم ١٦٧٦)، كلاهما عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه، والحديثُ بتمامه: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ». واللفظ للبخاري.

(٢) ذَكَرَ المصنفُ مسألةَ المسحِ على الخفيْن –مثبتًا سُنِّيَّتَه–، معَ كونِ هذه المسألةِ من فروعِ الفقه لا من العقائد. وإنما يَذكرُها مَن يَذكرُها –ومنهم المصنّفُ وتَبِعَه الناظمُ – لِلردِّ على مذهبِ الروافضِ المنكرين للمسحِ.

١٨٤- مَـــعَ الْإِمَـــامِ، أَوْ وَلِيِّ الْأَمْـــرِ مِـــن مُّسْـــلِمٍ: فَـــاجِرُهُمْ كَالْـــبَرِّ

الإيمان بالملائكة الكرام الكاتبين، وملك الموت

١٨٥- نُـــؤْمِنُ أَيْضًـــا بِـــالْكِرَامِ الْكَتَبَـــهْ حَفَظَـــةً عَلَى الْـــوَرَىٰ، مُكْتَتَبَـــهْ

١٨٦- وَمَلَكِ الْمَوتِ الَّذِي اجْتَبَاهُ -جَـلَّ- لِقَـبْضِ الَارْوَاحِ، إِذَا حَـانَ الْأَجَـلْ

الإيمان بما يكون في البرزخ

١٨٧- نُـــؤمِنُ بِالْعَـــذَابِ فِي الْقُبُـــورِ وَبِنَعِـــيمِ الْقَـــبْرِ لِلْمَقْبُـــورِ

١٨٨- وَبِسُـــؤالِ الْمَيْـــتِ تَحْـــتَ الـــتُّرَبِ: «مَن رَّبُّهُ؟ مَا دِينُـــهُ؟ مَـــنِ النَّـــبِيْ؟»

١٨٩- وَالْقَـــبْرُ رَوْضٌ مِّـــنْ جِنَـــانِ الْخُـــلْدِ أَوْ حُفْـــرَةٌ لِّلنَّـــارِ ذَاتُ وَقْـــدِ

الإيمان بما يكون في يوم القيامة

١٩٠- نُـــؤمِنُ بِالبَعْـــثِ، وَبِالْحِسَـــابِ وَالْعَـــرْضِ، وَالْجَـــزَاءِ، وَالْكِتَـــابِ

١٩١- وَالْـــوَزْنِ، وَالثَّـــوَابِ، وَالْعِقَـــابِ وَبِالصِّـــرَاطِ، دُونَمَـــا ارْتِيَـــابِ

القول الحق في الجنة والنار وأهل كل منهما

١٩٢- وَالنَّـــارُ وَالْجَنَّـــةُ لَـــنْ تَبِيـــدَا مَخْلُوقَتَـــانِ، حَازَتَـــا التَّأْبِيـــدَا

١٩٣- بَرَاهُمَـــا قَبْـــلَ الْأَنَـــامِ -جَـــلَّا- كَمَـــا بَـــرَا[1] اللهُ لِـــكُلٍّ أَهْـــلَا

١٩٤- فَمَـــنْ يَشَـــأْ فَـــفِي النَّعِـــيمِ فَضْـــلَا وَمَـــنْ يَشَـــأْ فَـــفِي الْجَحِـــيمِ عَـــدْلَا

١٩٥- كُلٌّ لِّمَـــا فُـــرِّغَ مُلْـــفٍ عَمَلَـــهْ وَصَـــائِرٌ إِلَى الَّذِي خُلِـــقَ لَهْ

تقدير الخير والشر في الدنيا على الخلق

١٩٦- وَالْخَـــيرُ وَالشَّـــرُّ مُقَـــدَّرَانِ فِي هَـــذِهِ الدُّنْيَـــا عَلَى الْإِنْسَـــانِ

قدرة الإنسان، ونوعاها

١٩٧- وَالْقُـــدْرَةُ الَّـــتِي مِـــنَ التَّوْفِيـــقِ تُصَـــاحِبُ الْفِعْـــلَ عَلَى التَّحْقِيـــقِ

١٩٨- أَمَّـــا الَّـــتِي مِـــنْ جِهَـــةِ الْإِمْـــكَانِ وَالْوُسْـــعِ، مَـــعْ سَـــلَامَةِ الْأَرْكَانِ

١٩٩- فَقَبْلَـــهُ، وَفِي الصَّـــوَابِ الْمَـــرْعِيْ هِيَ الْمَنَـــاطُ لِلْخِطَـــابِ الشَّـــرْعِيْ

---

(١) مسهَّل الهمزة، وأصلُه: برَأ اللهُ الخلقَ يبرَأُهم: أي خلَقهم. ويجوز أن يكون على أصله غيرَ مهموز، من (البَرَى) وهو التراب. فيقال: برا اللهُ الخلقَ يبرُوه، كما جاء في الصحاح (مادة «برأ»).

القول الحق في أفعال العباد

٢٠٠- وَاللهُ خَـــالِقٌ لِأَفْعَـــالِ الْبَشَـــرْ وَهْيَ مِـــنَ الْعِبَـــادِ كَسْـــبًا تُعْتَـــبَرْ
٢٠١- وَالْعَبـــدُ فَاعِـــلٌ وَمُخْتَـــارٌ - عَلَىٰ وَجْـــهِ الْحَقِيقَـــةِ- لِمَـــا قَـــدْ فَعَـــلَا
٢٠٢- وَاللهُ خَـــالِقٌ لَّهُ وَمَـــا فَعَـــلْ لِحِكْمَـــةٍ يَعْلَمُهَـــا -عَـــزَّ وَجَـــلّ-

﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾(١)

٢٠٣- وَلَـــمْ يُكَلِّـــفْ رَبُّنَـــا عِبَـــادَهْ فَـــوْقَ الَّذِي يُطَـــاقُ مِـــنْ عِبَـــادَهْ(٢)

معنى «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله»

٢٠٤- وَلَـــيْسَ عـــن مَّعْصِـــيَةِ الْإِلَـــهِ مِـــن مَّفْـــزَعٍ لَّنَـــا بِغَـــيْرِ اللهِ
٢٠٥- وَدُونَ تَوْفِيـــقٍ لِّفِعْـــلِ الطَّاعَـــهْ مِنْـــهُ فَمَـــا لَنَـــا مِـــنِ اسْـــتِطَاعَهْ

نفاذ مشيئة الله وقضائه، ونفيُ الظلم عنه، وتنزيهُه عن كل نقص

٢٠٦- وبِمَشِـــيئةِ الْعَلِـــيمِ يَجْـــرِي كُلٌّ، وِفَـــاقَ مَـــا قَضَـــىٰ فِي الْأَمْـــرِ
٢٠٧- كُلُّ مَشِـــيئاتِ الْـــوَرَىٰ تَنقَـــادُ لَهَـــا، ومَـــا قَضَـــىٰ لَهُ الْمَقَـــادُ
٢٠٨- يَفعَـــلُ مَـــا يَشَـــاءُ غَـــيْرَ ظَـــالِمِ أَقْـــدَارُهُ نَافِـــذَةٌ فِي الْعَـــالَمِ
٢٠٩- قُـــدِّسَ عَـــنْ سُـــوءٍ بِـــهِ، وحَـــيْنِ رَبِّي، وَعَـــنْ عَيْـــبٍ عَـــلَا، وَشَـــيْنِ
٢١٠- لَا يُسْـــأَلُ الْخَـــالِقُ عَمَّـــا يَفْعَـــلُ وَغَـــيْرُهُ عَـــنِ الْفِعَـــالِ يُسْـــأَلُ(٣)

ما ينفعُ الميتَ من أعمال الأحياء

٢١١- وَالْمَيْـــتُ يَنْتَفِـــعُ بِـــالدُّعَاءِ وَبِالتَّصَـــدُّقِ مِـــنَ الْأَحْيَـــاءِ

احتياجُ الخلق وافتقارُهم التام إلى الله تعالى

٢١٢- وَاللهُ يَقْضِـي الْحَاجَ، لَيْسَ يَحْتَجِبْ وَهْوَ الْمُجِيبُ، مَنْ يَسَـلْهُ يَسْـتَجِبْ
٢١٣- فَـلَا غِـنَىٰ عَـنِ الْغَـنِيِّ الْمُقْتَـدِرْ بَـلْ كُلُّ خَلْقِـهِۦ إِلَيْـهِ مُفْتَقِـرْ
٢١٤- يَملِـكُ كُلَّ مَالِـكٍ وَمَـا مَلَـكْ وَمَنْ يَـرُمْ عَنْـهُ غِـنًى فَقَـدْ هَلَـكْ

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٦.

(٢) أغفلَ الناظمُ هنا عبارةَ المصنِّفِ: «وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ»؛ لِأنَّ فيها إشكالًا، ردَّها بسببِه بعضُ أهلِ العلمِ.
والصوابُ أنَّ العبادَ يُطيقون أكثرَ من التكاليف الشرعية، لكنَّ اللهَ تعالى رحمةً بهم، لم يُشدِّدْ عليهم.

(٣) فيه عَقْدٌ لمعنى الآيةِ الكريمةِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣].

الإيمانُ بالصفات الفعلية الثابتة لله تعالى، ومنها الغضب والرضى

٢١٥- يَغْضَبُ، يَرْضَىٰ -جَلَّ-، لَيْسَ كَأَحَدْ ... مِنَ الْوَرَىٰ[1]، حَاشَاهُ مِنْ فَرْدٍ أَحَدْ

القولُ الحقُّ فِي عامة الصحابة رضي الله عنهم

٢١٦- نُحِبُّ أَصْحَابَ نَبِيِّ الْأُمَّهْ ... خَيْرَ الْقُرُونِ، الْجِلَّةَ الْأَئِمَّهْ

٢١٧- مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ وَلَا إِفْرَاطِ ... بَلْ نَنْتَحِي مُسْتَوِيَ الصِّرَاطِ

٢١٨- بِالْخَيْرِ وَالْفَضْلِ عَلَيْهِمْ نُثْنِي ... وَعَنْ سِوَىٰ ذَاكَ الْعِنَانَ نَثْنِي[2]

٢١٩- نُبْغِضُ مَنْ يَشْنَؤُهُمْ، أَوْ يُغْضِي[3] ... عَنْ إِفْكِ شَانِيهِمْ أَشَدَّ الْبُغْضِ

٢٢٠- فَحُبُّهم هُدًى مَعَ الْإِيمَانِ ... وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ مَعَ الطُّغْيَانِ

القولُ الحقُّ فِي الخلفاء الأربعة وبقية العشرة رضي الله عنهم

٢٢١- نُثْبِتُ بَعْدَ الْمُصْطَفَى الْخِلَافَهْ ... لِلْقَرْمِ، وَهْوَ «ابْنُ أَبِي قُحَافَهْ»

٢٢٢- أَعْنِي «أَبَا بَكْرٍ»، هُوَ الصِّدِّيقُ ... ثُمَّ يَلِيهِ «عُمَرُ» الْفَارُوقُ

٢٢٣- «عُثْمَانُ» ذُو النُّورَيْن ثَالِثًا يَلِي ... ثُمَّ أَبُو السِّبْطَيْنِ وَاسْمُهُ «عَلِيْ»

٢٢٤- وَهُمْ بِذَا التَّرْتِيبِ فِي التَّفْضِيلِ ... كَمَا أَتَىٰ فِي الْمَذْهَبِ الْفَضِيلِ[4]

٢٢٥- وَنُنْزِلُ الْجَنَّةَ مَنْ قَدْ بَشَّرَهْ ... نَبِيُّنَا بِهَا، كَمِثْلِ الْعَشَرَهْ

٢٢٦- فَهُمْ بِالِاسْمِ كُلُّهُمْ لَهُ شُهِدْ ... بِهَا، كَمَا لِغَيْرِهِمْ ذَاكَ عُهِدْ[5]

٢٢٧- وَهُمْ «أَبُو بَكْرٍ»، «أَبُو حَفْصٍ» يَلِي ... ثُمَّ «ابْنُ عَفَّانَ»، وَبَعْدَهُ «عَلِيْ»

٢٢٨- «طَلْحَةُ»، وَ«الزُّبَيْرُ»، ثُمَّ «سَعْدُ» ... ثُمَّ «سَعِيدٌ»، وَ«ابْنُ عَوْفٍ» بَعْدُ

٢٢٩- ثُمَّ «أَبُو عُبَيْدَةَ» الْأَمِينُ ... بِحُبِّهِمْ رَبَّ الْوَرَىٰ نَدِينُ

---

(١) اقتصر المصنِّفُ على ذكرِ صفتي الغضب والرضى، دونَ بقيةِ الصفاتِ الفعليةِ المنسوبةِ إلى اللهِ تعالى، وهيَ عديدة. والقولُ فيها واحدٌ؛ وهو إثباتُ معانيها اللائقةِ بالكمالِ الإلهيِّ، معَ التنزيهِ عن مشابهةِ المخلوقين.

(٢) نَثْني العِنانَ: أصلُه من توجيهِ عِنانِ الفرسِ وصرفِها عن وجهِها. والمرادُ هنا مجازيًّا: تركُ الشيءِ والانصرافُ عنه.

(٣) يُغضِي: أيْ يَسكتُ تجاهُلًا، أوْ إقرارًا.

(٤) أي القولُ المختارُ -بل المعتبَرُ- فِي مذهبِ أهلِ السنةِ.

(٥) أيْ أنَّ كثيرًا من أعيانِ الصحابةِ -مِن غيرِ العشَرةِ- شَهِدَ لهم الرسولُ ﷺ بالجنةِ. ولكنْ سببُ ذكرِ العشَرةِ وشهرتِهم هو أنهم ذُكِروا فِي وقتٍ واحدٍ، وحديثٍ واحدٍ. وحديثُ العشرة المذكور أخرجَه الترمذي (رقم ٣٧٤٧، ٣٧٤٨) وأبو داود (رقم ٤٦٥٠)، وصححه الألباني (المشكاة رقم ٦١١٠).

الثناءُ على الصحابة وأهل البيت وأئمة السلف بخير

٢٣٠- مَنْ أَحْسَنَ الْمَقَالَ بِالصَّوَابِ ... فِي الْآلِ وَالْأَزْوَاجِ وَالْأَصْحَابِ

٢٣١- حَازَ الْبَرَاءَةَ مِنَ النِّفَاقِ ... وَكَانَ لِلسُّنَّةِ ذَا وِفَاقِ

٢٣٢- وَاذْكُرْ بِخَيْرٍ عُلَمَاءَ السَّلَفِ ... أَئِمَّةَ الْهُدَىٰ، نُجُومَ الشَّرَفِ

٢٣٣- فَمَنْ يُسِئْ إِلَيْهِمُ فَقَدْ هَلَكْ ... وَغَيْرَ مَنْهَجِ الْهِدَايَةِ سَلَكْ

التفاضل بين النبي والولي، وإثباتُ كرامات الأولياء

٢٣٤- وَنَحْنُ لَا نُفَضِّلُ الْوَلِيَّا ... عَلَىٰ نَبِيٍّ، بَلْ نَرَىٰ ذَا غَيَّا

٢٣٥- كَمَا نَرَى النَّبِيَّ -فَرْدًا- أَعْلَىٰ ... مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ -كُلًّا- فَضْلَا

٢٣٦- كَرَامَةُ الْوَلِيِّ بِالْإِثْبَاتِ ... مَعْلُومَةٌ حَقًّا لَدَى الْأَثْبَاتِ

الإيمان بأشراط الساعة

٢٣٧- وَمِنْ أُصُولِ مَذْهَبِ الْجَمَاعَهْ ... اَلْجَزْمُ بِالْأَشْرَاطِ قَبْلَ السَّاعَهْ

٢٣٨- مِنْ بَيْنِهَا: الدَّجَّالُ صَاحِبُ الْهَرَجْ ... نُزُولُ عِيسَىٰ بَعْدَ مَا كَانَ عَرَجْ

٢٣٩- وَالشَّمْسُ إِذْ تَطْلُعُ مِن مَّغْرِبِهَا ... كَذَا الَّتِي تَأْتِي بِأَمْرِ رَبِّهَا

٢٤٠- أَيْ ذَاتُ دَبٍّ[1]، تَسِمُ الْإِنْسَانَا ... بِالسَّعْدِ وَالشِّقْوَةِ، حَيْثُ كَانَا

٢٤١- ثَلَاثَةُ الْخُسُوفِ، نَارُ الْمَحْشَرِ ... وَالْأُمَّتَيْنِ[2] وَالدُّخَانَ فَاذْكُرِ[3]

التكذيب بالكهنة والعرافين، والمدَّعين المخالِفين للشرع

٢٤٢- نَكْفُرُ بِالْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ ... كِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ الِانْحِرَافِ

٢٤٣- مَنِ ادَّعَىٰ خِلَافَ مَا قَدْ شُرِعَا ... فَلَا تُصَدِّقْ قَوْلَهُ فِي مَا ادَّعَىٰ

القول بأن الحقَّ مع الجماعة، والزيغَ مع الخلاف

٢٤٤- فِي الِاجْتِمَاعِ الْحَقُّ وَالصَّوَابُ ... وَفِي الْخِلَافِ الزَّيْغُ وَالْعَذَابُ

---

(١) آثَر الناظمُ استعمالَ عبارةِ: (ذاتُ دبٍّ) في معنى الدابَّةِ؛ لاستحالةِ ورودِ لفظِها في الشعرِ عامَّةً -وكذلك كلُّ لفظٍ جاءَ فيه حرفٌ مشدَّدٌ بعدَ مدٍّ، نحوُ: «الحاقَّة»، و«مُدهامَّتان»-، ولعُزوفِ الناظمِ عن ارتكابِ تخفيفِ المشدَّدِ في مثلِ هذه الألفاظِ، وإنْ عُدَّ ذلك مِن قَبيلِ الضَّرُوراتِ الجائزةِ.

(٢) المرادُ بالأُمَّتَيْن: يأجوجُ ومأجوجُ، والمثنى منصوبٌ على المفعولية لفعل الأمر «اذكُر» الآتي.

(٣) أضافَ الناظمُ في هذا البيت بقيةَ أشراطِ الساعةِ الستة التي تَرَكَها المصنفُ، وهي مذكورةٌ في حديثِ حُذيْفةَ بنِ أسيدٍ رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة (رقم ٢٩٠١). وذَكَرَ فيه النبيُّ ﷺ عشرةً مِن أشراطِ الساعةِ الكبرى.

مزايا دينِ الإسلام، ووسطيَّتُه فِي العقائد

٢٤٥- وَالدِّينُ عِنْـدَ اللهِ الإِسْـلَامُ سُـمَا[1] وَهْـوَ فِي الَارْضِ وَاحِـدٌ، وَفِي السَّـمَا

٢٤٦- رَضِـيَهُ اللهُ لَنَـا دِينًـا، أَتَـمّْ أَحْكَامَـهُ، بِـهِ الشَّـرَائِعَ خَـتَمْ

٢٤٧- أَوْسَـطُ دِيـنٍ هُـوَ -لِلتَّنْوِيـهِ- خَـلَا مِـنَ التَّعْطِيـلِ وَالتَّشْـبِيهِ

٢٤٨- وَبَـيْنَ جَـبْرٍ قَـدْ رَسَـا، وَقَـدَرِ لَـمْ يَغْـلُ فِي شَيْءٍ، وَلَـمْ يُقَصِّـرِ

٢٤٩- وَبَـيْنَ أَمْـنٍ وَإِيَـاسٍ حَـلَّا بِـالْخَوْفِ وَالرَّجَـاءِ قَـدْ تَحَـلَّىٰ

الخاتمة

٢٥٠- ذَا دِينُنَـا فِي ظَـاهِرٍ وَبَـاطِنِ نَـبْرَأُ مِـن مُّخَـالِفٍ وَبَـائِنِ

٢٥١- وَنَسْـأَلُ اللهَ الْعَـلِيَّ الشَّـانِ تَثْبِيتَنَـا، وَالْخَـتْمَ بِالْإِيمَـانِ

٢٥٢- وَعِصْـمَةً مِّـنْ جَـامِحِ الْأَهْـوَاءِ وَفَاسِـدِ النِّحَـلِ وَالْآرَاءِ

٢٥٣- كَمِثْـلِ الِاعْـتِزَالِ وَالْجَهْمِيَّـهْ وَكَالْمُشَـبِّهَةِ وَالْجَبْرِيَّـهْ

٢٥٤- وَغَـيْرِهِم مِّـنَ الَّذِيـنَ خَـالَفُوا نَهْـجَ الْهُـدَىٰ، وَلِلضَّـلَالِ حَـالَفُوا

٢٥٥- وَنَحْـنُ مِـنْ جَمِـيعِهِمْ بَـرَاءُ فَهُـمْ أَضَـلُّونَ وَأَرْدِيَـاءُ

٢٥٦- إِلَىٰ هُنَـا قَـدِ انْـتَهَىٰ هَـذَا الرَّجَـزْ فَأَشْـكُرُ اللهَ عَلَيْـهِ إِذْ نَجَـزْ[2]

٢٥٧- أَدْعُوهُ -جَـلَّ- أَنْ يَكُـونَ خَالِصَـا لِوَجْهِـهِ، وَلِلثَّـوَابِ قَانِصَـا

٢٥٨- فِي عَامِ عِشْـرِينَ شَـمِمْتُ نَشْـرَهْ[3] مِنْ خَامِسِ الْقُرُونِ بَعْدَ عَشْـرَهْ[4]

٢٥٩- وَأَخْـتِمُ النَّظْـمَ مُصَـلِّيًا عَلَىٰ مُحَمَّـدٍ، وَآلِهِ ذَوِي الْعُـلَا

٢٦٠- بِمِـائَتَيْ بَيْـتٍ وَسِـتِّينَ كَمَـلْ «نَظْمُ الطَّحَاوِيَّـةِ»، لَا خَابَ الْأَمَـلْ

---

(١) سُما (بالضم والقصر): لغةٌ فِي الاِسمِ، وهو هنا منصوبٌ على التمييزِ.

(٢) نجَز: أي حصَل وتمَّ. ينظر: مادة (نجز) في النهاية، والتاج.

(٣) جاء فِي مقاييس اللغة (نشر): «النَّشر: الريحُ الطيبة».

(٤) أي سنةَ ١٤٢٠هـ، تاريخ الاِنتهاء من النظم فِي إصدارتِه الأولى، وقد طالتْه يدُ التعديلِ والتنقيحِ بعدَ ذلك حتى خرج بهذه الإصدارة النهائية.